عـنـد رثـــاء الـتـاريـخ والمـركـزيـات.. مـن يـشـرعـن ثـورات الـشـعـوب؟

علي حسن الفواز

| ٢ - ٢ |

وفي كل الثورات والانقلابات التي حصلت منذ القرن الخامس عشر والسادس عشر، حصلت وهي بمنأى عن العالم العربي والإسلامي الذي كان يغط في نوم "أهل الكهف" لمدة ستة قرون، في حين كانت أوروبا تشهد عصر النهضة والإصلاح الديني في القرن السادس عشر، ثم الثورة الحديثة على يد غاليليور وكيبلر وديكارت ونيوتن في القرن السابع عشر، ثم فلسفة التنوير في القرن الثامن عشر. وهي الفلسفة التي أدت إلى نقد الدوغماتية المسيحية المتحجرة وفتح ثغرة في جدار التاريخ المسدود. وشهدت في القرن السابع عشر الثورة الصناعية التي تواصلت إنجازاتها في القرن العشرين، ونتساءل كيف يمكن للعرب، أو للمسلمين بشكل عام، أن يدخلوا التاريخ مرة أخرى؟

قبل المطالبة بدخول التاريخ يجب تسليط أضواء المناهج العلمية على التراث العربي والإسلامي ليتجلى بكل تاريخيته. ويحررنا من عراقيله وتراكماته وأوهامه.

ولفهم ما يجري في العالم العربي عموماً وفي المشرق العربي خصوصاً، يلزمنا تحليل فلسفي يصل إلى أعمق الأمور أو جذورها الدفينة، كما حاول بذلك الباحث هاشم صالح الذي يستشهد بما قاله فرويد بأن"كل ما كتب على مدار التاريخ سوف يستيقظ يوماً ما، وينفجر كما تتفجر البراكين من أعماق الأرض ويطالب بحقه في الوجود والتعبير عن نفسه. وسوف ينتقم لنفسه ممن كبتوه وظلموه". ولكن كيف يمكن تطبيق هذا الكلام على الواقع العربي؟ الجواب ليس صعباً على الباحث صالح الذي يحتاج إلى تلمس الكثير من الخفايا داخل الوجدان العربي، إذ أن تاريخ الحروب والأزمات وطبيعة الأنظمة الديكتاتورية، هو ما أسهم في إنتاج الكثير من المشكلات الصراعية في الفضاء العربي ، منها المشكلات الطائفية والاثنية، فضلا عن دور المهيمنات الخارجية التي وضعت هذه الأزمات في مختبراتها لكي تصنع منها مجموعة من العقد والتهديدات التي تضعها أمام العقل العربي الإسلامي وضخّها مع كل أزمة قد تحدث هنا وهناك. لكن المشكلة لا تكمن في الآخر بكاملها، فالبيئة العربية الإسلامية مازالت تقف أمام عشرات الأزمات التي تصنع لنا مصدّات واهية، وربما خطوات مرتبكة أو طرقاً مزيفة للمستقبل، فالتعليم العربي في كل مستوياته مازال هشاً، وبرامج التنمية مازالت هي الأخرى مشوهة، ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في اغلب هذه البلدان محكوما بعقد وأوهام ومصالح تصب أحيانا في تكريس(اقتصاد التخلف) كما يسميها الدكتور فالح عبد الجبار.

فضلا عن التغييب المتعمد للكثير من القوى المضطهدة في التاريخ وعدم الإيمان بإخراج هذه القوى من عزلتها لتمارس دورها في البناء، مثلما تحصل على كامل حقوقها في الوجود والحرية والتعبير عن هوياتها المقصية طوال عقود لأسباب سياسية أو ما يتعلق بأزمات الحاكميات الاستبدادية التي هيمنت منذ مئات السنين على حياتنا ومؤسساتنا..

لا شك في أن أي باحث أو مفكر يحاول النبش عن قانون الهيمنة المخفي وإخراجه إلى السطح وجعله عرضة للنقاش والمراجعة، يدرك، أنه سوف يواجه فوراً بالرد الحازم من أجل قطع الطريق عليه وإطالة أمد قانون الهيمنة إلى أجل غير مسمى. فالإنسان المهيمن صاحب الامتيازات يحب الوضع القائم ولا يشعر بوجود أي مشكلة. ولكن هل يمكن لأي قانون هيمنة واستعلاء أن يستمر إلى الأبد؟

من ينظر إلى ما وصلت إليه أوروبا، سيعرف كيف استطاعت أن تتجاوز المرحلة اللاهوتية الطائفية القديمة وتتوصل إلى المرحلة العلمية والفلسفية الحديثة التي لا تقيم الإنسان إلا طبقاً لإمكاناته وكفاءاته وميزاته الشخصية ولأن العالم العربي لم يتوصل إلى هذه المرحلة بعد فإن الطائفية أو المذهبية أو العرقية سوف تظل منتعشة، وسوف تظل هي المعيار الأساسي لتقييم الناس.

أخيراً لا بد من التوقف أمام إشارة الباحث في معرض حديثه عن أهمية تفكيك العصبيات الطائفية والمذهبية والقبلية كشرط مسبق وضروري لتشكيل مجتمع مدني متماسك ومنسجم، معتبراً أن هذا العمل لم يتحقق حتى الآن وان الكثير من القوى السياسية والثقافية تسعى لكي تتبنى مفاهيم جديدة للدولة المعاصرة، تلك التي تقوم على قيم الديمقراطية وقيم المواطنة والشراكة في بناء المجتمع، وطبعا هذا لا يحدث دون مجموعة من التوافقات التي تنطلق من حقيقة تجاوز عقد الماضي، وعقد الهيمنات القديمة، وتشكيل فضاءات واسعة تتبدى فيها قيم التحديث على أساس صناعة الدولة، دولة الإنسان/المواطن، وليس دولة الجماعة التي سرعان ما تنتج لنا أشكالا من الديكتاتوريات التي تضع الدولة والمجتمع داخل مفاهيمها الضيقة، وبالتالي إقصاء الحداثة كقيم وإجراءات، فضلا عن مواجهة كل ثقافات التحريض التي تقوم بها بعض المؤسسات في هذا البلد أو ذاك والتي تحرّض على الصراعات الطائفية والاثنية، وتكفير الآخر تحت الإيهام بعقد التاريخ وسوء قراءة النصوص أو ربما القصدية في قراءتها لحساب مرجعيات أيديولوجية ماضوية..

إن سؤال التحديث يواجهنا دائما، لأنه سؤالنا الوجودي الأكثر إثارة، والأكثر حاجة لاستدعاء المزيد من الجدل والبحث، والمزيد من الأدوار التي يمكن أن تنهض بها القوى والنخب الثقافية لتوظيف منجزات الحداثة في بناء الدولة، والمجتمع والمؤسسات، وتشريع القوانين التي تعضد هذه المسارات وتمنحها فرصا حقيقية لتمكين هذه القوى من المستقبل. لأن هذا المستقبل سيظل شبحا لنا، وسيظل من صناعة الآخر دائما إن لم نبادر إلى قراءة الأسباب، وفتح الأبواب للجميع بعيدا عن عقد الماضي، والاقتراب من عقد الحاضر، لأن الحاضر هو مشكلتنا وليس الماضي..عندئذ سنكون حقا أمام فجيعة السؤال القديم الجديد(لماذا فشل العرب وتقدم غيرهم)

إن ثورات الشعوب الجديدة الخارجة من معطف الاحتجاج والمراثي، تضع مفاهيم الحداثة والتحديث أمام اختبار كبير، وأمام أنسنة تحتاج إلى شرعنة حقوقية وقيمية لأدوارها وفعالياتها، مثلما تضع هذه الثورات صناع التاريخ القدامى المسكونين بالأوهام الكبرى أمام هذا السؤال المرعب، ليس للبحث عن استعادات قومية فقدت الكثير من بريقها، وفقدت قيمتها التاريخية، بقدر ما هو البحث عن آفاق إنسانية أكثر تعبيراً عن معطيات تاريخية تقتضي وجود دول غير مركزية بالمعنى التسلطي، دول تقوم على فكرة العدالة الاجتماعية والمواطنة والحقوق والنظام المدني، والتي تسقط من أجندتها نمطية الحكم العصابي الذي يعدّ مصدراً للفساد وللتخريب ولفرض رهابية الحكم، إذ ستضع هذه الثورات - بقطع النظر عن مرجعياتها ومواقفها- المعطى السياسي للدولة أمام تفكيك اضطراري لتاريخ الانسدادات، ولنمطية الدولة القديمة، ولمفاهيم الأمة والملّة الناجية، والتي لاتعيدنا إلى أصل السؤال الذي فقد ضرورته وحاجته، خاصة وان مفاهيم التقدم والتحضر ماعادت محصورة بشعوب معينة وأمم بعينها، بقدر ما ارتبطت بحراك تاريخي واسع للشعوب التي تضم ديموغرافيات واسعة، والتي تضع صناعة الدولة أمام استحقاقات جديدة تفترض وجود أطر حقوقية لبناء هذه الدول، وعلى أسس تنتظم فيها القوى المجتمعية من الجماعات والمكونات، وبالشكل الذي يضع صناعة الدولة العادلة والمثقفة والجامعة في سياق تختبر فعالياته على الدوام من خلال تجديد بنيات هذه الدول، وتجيد حاكمياتها بعيداً عن سلطة الدم النقي، والعنصر المتفوق الذي اكتشفنا متأخرين بأنه أحد أسباب عزلتنا وفشلنا كأمم في مواجهة تحديات تتضخم وتكبر كل يوم دونما إدراك لما يخرج خارج لعبة العزلة التي حوّلها حكام الفشل إلى ما يشبه الاستمناء الداخلي.

الحداثة والنكوص:

ثم اكتشاف أميركا على يد كريستوفر كولومبوس الذي فتح صفحة جديدة في التاريخ العالمي، أدت إلى إغناء أوروبا وتهميش العالم الإسلامي أكثر فأكثر. وكلما ازداد الأوروبيون صعوداً في سلم الحضارة ازددنا نزولاً. بعدما كنا مزدهرين في مجال العلوم الدينية، والفلسفة، والعلم الطبيعي، وكأننا ختمنا العلم الآن ولم نعد بحاجة الى بحث أو تساؤل! بل أصبح البحث العلمي عندنا بمنزلة تطاول على الله في خلقه!

يبقى الحال على ما هو عليه!

حسين عبدالرازق

للمرة الأولى منذ لجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة لدعوة الأحزاب السياسية إلى الاجتماع بالمجلس أو بممثلين له، يصدر عن الاجتماع بيان مشترك، ويوقع عليه رؤساء الأحزاب المشاركون في الاجتماع وعددهم ١٣ حزبا من بين أكثر من ٦٠ حزبا معترف بها قانونا!

وتضمن البيان جدولا زمنيا لانتقال السلطة، وتعديل المادة الخامسة من قانون مجلسي الشعب والشورى، ودراسة وقف العمل بحالة الطوارئ، وعدم إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية إلا في الجرائم التي ينص عليها قانون القضاء العسكري، ودراسة إصدار تشريع لحرمان قيادات «الوطني» المنحل من مباشرة الحقوق السياسية، وتغليظ العقوبات الخاصة بجرائم الانتخابات، والقبول بمتابعة ومشاهدة المنظمات المحلية والأجنبية للانتخابات، ووضع ضوابط إعداد الدستور الجديد ميثاق شرف بين الأحزاب واختيار الجمعية التأسيسية. والقراءة الدقيقة للبيان تقول إن الفترة الانتقالية التي قيل في البداية إنها لن تتجاوز ستة أشهر ستمتد قطعا حتى نهاية عام ٢٠١٢ فدعوة مجلسي الشعب والشورى لعقد اجتماع مشترك لاختيار الجمعية التأسيسية التي ستتولى صياغة الدستور سيتم في نهاية مارس أو الأسبوع الأول من شهر أبريل ٢٠١٢، وتتولى الجمعية إعداد الدستور الجديد خلال ستة أشهر من تشكيلها أي حتى الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠١٢، ويتم الاستفتاء عليه خلال ١٥ يوما أي حتى الأسبوع الثالث من أكتوبر ٢٠١٢، ثم يعلن فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية لانتخاب رئيس الجمهورية في اليوم التالي لإعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور بالإيجاب، ويتم انتخابه في فترة تتراوح بين ٤٥ و٦٠ يوما أي خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢. والاتفاق على تعديل المادة (٥) من قانون مجلسي الشعب والشورى لا يعالج العوار الدستوري في هذه المادة والأسباب التي استندت إليها الأحزاب في رفض هذا القانون ،فالسماح للأحزاب بترشيح المنتمين إليها على المقاعد الفردية (ثلث المقاعد - ١٢٦ مقعدا) لا يحل المشكلة فسيظل التمييز بين المواطنين والإخلال بالمساواة بينهم قائما حيث يحرم المستقلون «غير المنتمين للأحزاب» من الترشيح على المقاعد المخصصة للقوائم (٢٥٢ مقعدا)، وهو ما يتعارض مع المادتين ١ و٧ من الإعلان الدستوري.

كما أن مقاعد الفردي سيتم احتكارها للأثرياء الجدد وناهبي قوت الشعب نتيجة اتساعها وطبيعة الانتخابات الفردية التي تعتمد على المال والانتماء العائلي والعشائري والقبلي. ودراسة وقف العمل بحالة الطوارئ إلا في حالة بعض الجرائم لا يحمل أي جديد، فقرار مد العمل بحالة الطوارئ الذي أصدره الرئيس المخلوع مبارك تحت رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٠ تضمن نصاً بأن يطبق قانون الإرهاب على مكافحة المخدرات وخطر الإرهاب فقط، كما تضمن القرار الذي أصدره المجلس العسكري بتفعيل قانون الطوارئ (القرار ١٩٣ لسنة ٢٠١١) وتعديل قرار رئيس الجمهورية بمد حالة الطوارئ تضمن إضافة جرائم جديدة تطبق عليها الأحكام المترتبة على إعلان حالة الطوارئ مثل «الإخلال بالأمن القومي والنظام العام» و«بث وإذاعة أخبار وبيانات وشائعات كاذبة»، وهي عبارات مطاطة تحتمل أي تفسير وتصادر حريات الرأي والتعبير والتنظيم والاجتماع. والقول بعدم إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية إلا في الجرائم المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري يتجاهل أن القانون يعطي لرئيس الجمهورية إحالة أي قضايا للقضاء العسكري!

والسماح بالمتابعة والمشاهدة للانتخابات العامة بدلا من المراقبة، عودة لما طبق في انتخابات ٢٠١٠ ورفضته كل القوى الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني لأنه لا يحقق الهدف من «المراقبة» وثبت صحة موقفها بصورة جلية في هذه الانتخابات.

باختصار لم يتمخض هذا اللقاء عن جديد.. وبقي الأمر على ما كان عليه.

كاريكاتير

■ عادل صبري

بـيـت نجـيـب محـفـوظ

فريدة النقاش

هذه رسالة أوجهها للدكتور عماد أبو غازي وزير الثقافة في أنه لن يتردد في الإنجاز إذا ما أمكنه ذلك، خاصة أنه دأب منذ توليه الموقع على البحث بجدية عن إمكانات تطوير المواقع الثقافية طبقا لما يتوافر له من إمكانات معلنا عن استراتيجية واضحة للوصول بالثقافة إلى الشعب بالمعنى الحرفي وليس الدعائي ، وليس أدل على ذلك من نزوله هو نفسه بين الحين والآخر إلى المدن والبلدات والقرى للمشاركة في مناسبات ثقافية وتشجيع الممارسين الثقافيين على إنجاز عملهم على أفضل نحو.

ويذكرني سلوك وزير الثقافة بما كنت قد قرأته عن تجربة مناضلين يساريين من المثقفين حول عملهم في الأحياء الفقيرة والعمالية في بريطانيا في ثلاثينيات القرن الماضي حين رفعوا شعار احفر حيثما تقف، وأخذوا يبحثون عن المواهب في هذه الأحياء ويفتحون لها الأبواب وينشئون دور النشر الصغيرة ويحولون بيوت كبار الكتاب الذين بدأوا حياتهم في هذه الأحياء إلى متاحف لتصبح مزارات للأجيال الجديدة وتسهم في بناء ذاكرتها بتراث أمتها.

وقصة الإدارة المصرية مع متاحف زعماء مصر وكتابها وفنانيها قصة محزنة فقد انقضت أكثر من أربعين عاما على وفاة عبد الناصر والإعلان عن تحويل بيته إلى متحف، ولم يظهر المتحف إلى الوجود حتى الآن رغم أن البيت مازال قائما في مكانه. وأغلق متحف «أحمد عرابي» في قريته بالشرقية منذ اثني عشر عاما بدعوى ترميمه ولايزال مغلقا حتى الآن، ولا عجب أن نجد بين أبناء الأجيال الجديدة من يسأل من هو «أحمد عرابي»، بل ومن هو «جمال عبد الناصر» لأسباب كثيرة من ضمنها إهمال فكرة تثقيف الأجيال عبر المتاحف من كل نوع. وأريد الآن أن أتحدث عن «نجيب محفوظ» الذي قدم لذاكرة الأجيال شخوصا وكلمات لا تنسى.

يعيش «محفوظ» لا في رواياته وقصصه فقط والتي تحول معظمها إلى أفلام أصبح بعضها علامات فارقة في تاريخ السينما المصرية وتطورها، وإنما أيضا في ثلاثة أجيال من المبدعين تتلمذوا على مفردات عالمه وتقنياته في الكتابة، وتأثر بعضهم بنموذجه الأخلاقي والسلوكي الرفيع، بينما تأثر آخرون بدأبه وانضباطه وثقافته الواسعة وتطلعه الدائم إلى التجديد الذي فاجأ الأجيال التالية له.

حين زرت مدينة «فايمر» في ألمانيا قبل سنوات صحبتني مرافقتي إلى بيت الشاعر «غوته» الذي تحول على صغره إلى متحف بديع.. فشاهدت السرير الذي نام عليه وقضي آخر أيام عمره فيه، والساعة في غرفة النوم وقد توقفت عقاربها عند لحظة وفاته، والأقلام التي كان يكتب بها، ومكتبته والمكتب والكرسي الذي كان يجلس عليه وآخر ورقة كتبها بخط يده وعصاه التي كان يتوكأ عليها في شيخوخته والجرامفون الذي كان يسمع منه الموسيقى.. ثم حديقته التي أجرى فيها دراساته كعالم نباتات، وزرع فيها أنواعا أحبها وعرف خصائصها. حينها شعرت بالأسف لأن الفيلا التي عاشت فيها «أم كلثوم» آخر أيامها وفيها أشياؤها وأنفاسها حولها ورثتها إلى فندق في جزيرة الزمالك في منطقة ساحرة على النيل، وذراً للرماد في العيون - كما يقال- أطلقوا عليه اسم فندق «أم كلثوم»، بينما كان بوسع الحكومة أن تنزع ملكية «الفيلا» للنفع العام وتدفع ما يطلبه الورثة من أموال.. وتحولها إلى متحف ومزار أسوة بما تفعله الحكومات بتراثها الثقافي وبيوت أعلامها.

وأطلق من على هذا المنبر دعوة لتحويل بيت «نجيب محفوظ» إلى متحف بعد رحيل زوجته - أطال الله في عمرها ولعلها انتقلت الآن إلى بيت آخر لأن علامة الإهمال باتت على البيت القديم بدءاً برعاية الزرع في انتظار ربيع آخر تزهر فيه الورود التي ذبلت بعد أن كان البيت يبدو من الخارج كحديقة، وذلك لتعرف الأجيال الجديدة أن كاتبنا الكبير قدم إبداعه الثري في هذا المنزل الصغير الذي اختاره على النيل، وتتأمل في المكان الذي كتب فيه أعماله والتي كتبها في غرفة الطعام،وتنظر في مكتبته وأقلامه وكتبه لعلنا نتعلم من سيرته الفذة.. ويتحول البيت الصغير لمزار ينقش آثاره في ذاكرة الشعب.

على هامش الصراحة

■ إحسان شمران الياسري

ihsanshamran@yahoo.com

مُـدنٌ بائسـة

لا أدري كيف توصف المدن التي تُهمل من أهلها ومن المسؤولين عن إدارتها.. ولا أدري كيف يُفكر المسؤول إذ يبدأ الإعمار في المدينة.. هل نتخلى عن كل شئ عندما نبني جسراً أو مُجسّراً.. فتُترك الحدائق والساحات والمقتربات. ثمة مدينة نحبها وتحبنا.. تقطع الطريق بين الجنوب والعاصمة.. فتجلس في مفترق الطرق بين البصرة وبغداد، وبين الناصرية وبغداد.. هي الكوت التي تطالعك مَداخلها من بغداد ومن البصرة بركام التراب الذي خلّفه بناء المُجسّر في الساحة الكبيرة.

وقبل أكثر من سنة سألت المحافظ السابق الأستاذ لطيف الطرفة لماذا لم يضعوا في شروط عقد إنشاء هذا المُجسّر تهيئة الطرق البديلة ضمن هذا المشروع لمرور المركبات من البصرة إلى بغداد وبالعكس.. ومن البصرة إلى داخل المدينة وبالعكس.. لماذا تحوّلت الحفريات التي نشأت بعد قلع (التبليط) وإقامة المشروع إلى أكبر مصائد للسيارات. لماذا لم تفعل البلدية شيئاً لتبليط المسافة وهي لا تتجاوز الكيلومتر الواحد أو أكثر بقليل؟! قال الاستاذ لطيف في شبه إيمان بنزع المسؤولية عنه ووضعها على بغداد المسكينة:

- (خالي.. الوزارة تعاقدت ويه المقاول مو إحنه).

وهكذا ألقى رئيس الحكومة المحلية المشكلة في جعبة الحكومة المركزية وكأن حكومته عاجزة عن فرش كيلو متر واحد بالزفت لتخليص المدينة من عاصفة ترابية مستمرة وزحام لا مبرر له، فضلاً عن الأضرار التي تلحق بالعجلات وبالناس بسبب نزعة إدارية تنحو إلى اضطهاد الناس وإقلاق راحتهم تحت ذرائع لم تقتنع بها الإدارات ذاتها وليس الناس.

والمدن البائسة، هي المدن التي لا يتحسس المسؤول فيها جماليتها ومفاتنها وخصائصها، ولا يُميّز بين صدر (سّدة الكوت) فيها، وبين مدافن النفايات.. ولا يسأل المسؤول عن توقيت العمل والتخطيط لمراحله.. وحسبه أن يرتدي بزة العمل وتظهره الفضائيات يعتمر الخوذة البيضاء مُلوحاً بيديه إلى الكاميرا (يعني إلى العاملين في الميدان)..

ونحن نفهم تلك الحركات ونتابع انجازات المسؤولين ليس من واقع إطلالتهم من التلفزيون، بل من الأرض التي تزهو بالورود من آثار أقدامهم.

وفي مدينة الكوت، مدينة المتنبي وشمران الياسري وحميد ناصر الجيلاوي وسيد مالك الياسري وقاسم شبّر وعشرات المناضلين والوطنيين، لا يحلو لك حالها، حتى لو كانت فيها ألف آلية تعمل ومليون عامل خدمات.. لأن المسؤولين فيها لا ينظرون إلى الجمال الذي ينعكس في نظافة مستديمة، بل يفرحون بحفريات وتراب يُذرّي في الآفاق وسيارات تتكردس فوق بعضها لعبور مطب مضى على وجوده سنة أو أكثر!

أنا أدعو حكومة الكوت المحلية لزيارة اسطنبول أو أنقره وغيرهما، وبعدها نأخذهم للإمام العباس لأداء اليمين عن المقارنة بين مدينتهم وتلك المدن التي وهبها الله مسؤولين يتذوقون مظهرها ولا "يدوسونه"!